قناطر

▪ طالب عبد العزيز

بعد قنابل المولوتوف الدعوة لحكومة إنقاذ في البصرة

الفساد الذي استشرى وصمت القضاء حياله وتراكم الخراب الذي أسّست له الحكومات المحلية في البصرة، أغلق الطرق أمام الحلول الآنية، التي تطالب بها الجماهير الغاضبة، المطالبة بحقوقها في الماء والخدمات، وما حدث ليلة أمس من حرق المبنى الحكومي في المدينة كان نتيجة طبيعية لتغافل حكومتي بغداد والبصرة عن تأمين أبسط متطلبات الحياة.

يقول أحد المسؤولين المحليين بأنهم في المجلس لم يكونوا يعلموا بأزمة الماء التي عصفت بالبصرة. فيما تكون سنوات تسع، بلياليها ونهاراتها قد مرّت على أول لسان ملحي يندلع في شط العرب.

عجزت الحكومة عن الاستجابة، ولم تستطع تأمين الحلول السريعة فيما مضت ثلاثة أشهر على دخول الماء المالح بيوت البصريين، منصباً من حنفيات الحمامات والمطابخ وصنابير الحدائق، وازداد تأثيره حين تسبّب بأمراض عديدة وإصابات بين السكان، قللت من شأنها وزيرة الصحة مثلما قلل فريق الإنقاذ الذي شكّله مجلس الوزراء من الأزمة، وغادر المدينة قافلاً، لا يملك حلاً، وكانت كرة ثلج الغضب البصري لن تكبر أكثر من حجمها الذي أفصحت عنه في تظاهرات ساحة عبد الكريم قاسم، التي لا تبعد عن مبنى المحافظة سوى بضعة أمتار، المبنى الذي صار غرضاً لقناني المولوتوف التي تناوب على رميها الشباب اليائس.

كانت نداءات المثقفين أكثر أهمية من خطب الجُمُعات الكربلائية، التي باتت محل تندر الشارع، لكنَّ الكتل الإسلامية التي تمسك بمقبض السلطة لا تسمع لأحد، وحين كانت النداءات تلك ترسم الخطوط الآمنة للاستمرار قوبلت بالرفض والسخرية. هناك اعتقاد لديهم بأن البندقية لن تخرج بين أبناء الطائفة الواحدة، أو أنها ستصمد طويلاً أمام الغضب والرفض الشعبيين، فيما وجدنا بين الجنود والشرطة، ضباطاً ومراتب، الكثير ممن تعاطف مع الغضب، وانحاز الى الأذرع الصادقة التي تطالب بالتغيير، والتي تجد في استمرار هؤلاء الحكام استمراراً للموت، ومع يقيننا بأن الحرق والرصاص ممارستان متصلتان بالسلوك الجمعي، الذي أنتجته السياسة التي عطّلت القانون واستباحت القضاء، في مرحلة السنوات الـ ١٥ الماضية من حكم الإسلاميين، بعد التعسكر والتخندق الطائفيين، اللذين شابا الحياة في وسط وجنوب العراق، جراء سحب الناس الى منطقة الاحتراب، فيما كان تجنبها ممكناً، لو أعمل العقل فيها.

إذا كانت الحكومتان الاتحادية والمحلية عاجزتين عن احتواء الأزمة في البصرة، وكانت الجماهير لا تردع بالرصاص والغاز المسيل للدموع، ولن تتخلى عن غضبها أمام ذلك، لذا يتوجب على الفريقين الركون الى طرف ثالث، ألا وهو تأسيس حكومة إنقاذ قوية، من الشخصيات المعروفة بقدرتها في الإخلاص والأمانة، شريطة أن تمنح صلاحيات رئيس الوزراء في التنفيذ، دونما الرجوع الى موافقات إدارية عقيمة، حكومة يشرف على أدائها فريق فني وقضائي من أبناء المحافظة، تتولى مهمة إقناع الجماهير بوجوب التهدئة والصبر، ذلك لأن التعاقد مع الشركات الأجنبية يستوجب تحقيق القدر الكافي من استتباب الأمن. فلا إعمار ولا دخول لشركات كبيرة تعمل في الماء والكهرباء والمجاري دونما وجود فريق أمني قادر على لجم جماح الخارجين. والبصرة تملك من المخلصين في الرجال ما يجنبها الدم والقهر.

كانت نداءات المثقفين أكثر أهمية من خطب الجُمُعات الكربلائية، التي باتت محل تندر الشارع، لكنَّ الكتل الإسلامية التي تمسك بمقبض السلطة لا تسمع لأحد.

قلب الأرض الزراعية في العراق يموت عطشاً

▪ نقص المياه والبيروقراطية والإهمال يُهدّد الزراعة ويُنذر بجفاف مساحات جديدة

□ بغداد / رويترز

ذات يوم من أيام شهر حزيران، دبّت الحياة لفترة وجيزة في أوصال محطة ضخ عملاقة للريّ في عمق بحيرة سد الموصل. اعتبر عاصم عبد الرحمن المشرف على الوحدة وفريق المهندسين الصغير الذي يعمل معه من وزارة الموارد المائية العراقية، نجاح الاختبار لحظة نادرة تستدعي الاحتفال.

كانت محطة الضخ عاطلة عن العمل منذ ٢٠١٤ عندما اجتاح مقاتلو تنظيم داعش محافظة نينوى الخضراء القادرة على إنتاج نحو ربع المحصول العراقي من القمح.

وعندما طردت القوات العراقية والقوات المتحالفة معها المتطرفين بعد ثلاث سنوات، كانت المحطة لا تعمل وتدهور حال قنوات الري التي كانت تزوّدها بالماء. وبرهن الاختبار الذي أجري في يونيو/ حزيران، أن ثمة أملاً في تشغيل محطة الضخ على أقل تقدير.

قال عبد الرحمن وهو يشير إلى أرض قاحلة "ليتكم استطعتم أن تشاهدوا هذه المنطقة من قبل. كانت الخضرة تفترشها على امتداد البصر".

وليس تشغيل محطة الضخ سوى البداية. ففي العام الحالي، جاءت الأمطار أقل من المعتاد كما أن سداً تركياً جديداً ينذر بتقليص كميات المياه الواردة من نهر دجلة إلى بحيرة سد الموصل.

بدأت نينوى تتحول إلى أرض قفر. ويقول المزارعون الذين عادوا إلى أراضيهم بعد فرار مقاتلي التنظيم، إنهم يشعرون بأن القادة العراقيين خذلوهم.

قال هاني حبيب يوحنا، المزارع من بلدة قراقوش المسيحية، إنه أنفق كل مدخراته لزراعة القمح في أرضه التي تبلغ مساحتها ١٢٥ هكتاراً (حوالي ٣١٦ فداناً) هذا العام غير أن المحصول كان مأساوياً. وقال متسائلاً "الدعم؟ لا يوجد أي دعم من الحكومة هنا على الإطلاق. ولا ريّ ولا شيء بتاتاً".

وتتردد أصداء شكواه في مختلف أنحاء البلاد التي تعاني كلفة إعادة البناء بعد الحرب مع داعش ومن نقص المياه الذي دفع محتجين للخروج إلى الشوارع هذا العام.

ولا يزال جانب كبير من مدينة الموصل التي تبعد ٣٠ كيلومتراً، إلى الشمال الغربي من قراقوش، عبارة عن ركام بعد مرور أكثر من عام على طرد المقاتلين منها.

وفي جنوب العراق الذي تعرض طويلاً للإهمال، خرجت تظاهرات غاضبة احتجاجاً على نقص المياه. ووعدت الحكومة بتخصيص أموال للمساهمة في حل المشكلة. وتقدر الحكومة أن الكلفة الإجمالية لإعادة بناء العراق بنحو ٨٨ مليار دولار. ويقول مزارعون في نينوى إن الوقت بدأ ينفد. وقال عشرات من المزارعين وتجار الحبوب الذين حاورتهم "رويترز" إن التقديرات الحكومية لإنتاج القمح في ٢٠١٨ مفرطة في التفاؤل.

وقال بعض المزارعين، إنهم يفكرون في هجر الأرض. وانضم آخرون إلى فصائل مسلحة محلية من أجل الحصول على أجر منتظم.

وقال فاضل الزعبي ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) المقيم في بغداد "إذا وجد المزارعون أنفسهم مدفوعين للبحث عن نمط حياة مختلف، فكل الخيارات سيئة في الأساس سواء كانت التهريب أو التحول إلى التطرف أو التشدد أو الهجرة".

ومن الممكن أن يخفف الري من آثار الجفاف غير أن منتقدين، يقولون إن القيادات السياسية العراقية مشغولة بصراعاتها الداخلية ولا تبدي اهتماماً باحتياجات المزارعين في أماكن مثل نينوى. وقالت شروق العبايجي عضو لجنة الزراعة بمجلس النواب، إن الحكومات المتعاقبة أخفقت في وضع خطة شاملة لقضية المياه.

ومع انكماش مساحات الأراضي الزراعية سترتفع كلفة واردات القمح العراقية. ويمثل ذلك عبئاً إضافياً في الإنفاق في بلد لا يمكنه تحمل مصاريف إضافية. ويتوقع مجلس الحبوب العراقي هذا العام استيراد نحو مليوني طن من القمح بكلفة نحو ١,٥ مليار دولار.

ويقدّر اتحاد المزارعين العراقي، أن المجلس قد يحتاج لاستيراد مليون طن إضافية بسبب ضعف المحصول. يقول مزارعون إنه ليس بوسعهم الانتظار كل هذا الوقت. وعندما هرب داعش بدأ المزارعون في نينوى العودة إلى أراضيهم على أمل إعادة بناء بيوتهم ومصادر رزقهم. وبدأ البعض يستسلم مثل يوحنا المزارع من بلدة قراقوش، الذي عاد إلى أرضه العام الماضي.

وقال يوحنا "لن أزرع شيئاً بعد الآن. من أين آتي بالمال؟".

كان تنظيم داعش قد أحرق بيت يوحنا واستولى على معداته. وعثر يوحنا على جراره الزراعي في الموصل بين كومة من المعدات التي نهبها المتشددون. وفقد ابن يوحنا الذي لا يزال في سن المراهقة ثلاثة أصابع عندما انفجر لغم حين شرع مع أبيه في إعادة بناء البيت. ومثل كثيرين من المزارعين الآخرين، يعتمد يوحنا الآن على مرتّب من فصيل مسلح محلي.

وقال "أدرك أن كل شيء سواء من حيث السياسة. فلن يتغير شيء هنا أبداً. لكني أدعمهم لأنهم هم الذين يعولونني الآن".

ويقول مزارع آخر من قراقوش اسمه سامي نيسان يسي، إن معداته نهبت وتعرضت حظائره للحرق. وهو يرى أن فرصه ضعيفة.

ويضيف "أولادي في ألمانيا وكندا. عدت مع زوجتي وأصغر أبنائي. فهذا هو أنا.. مزارع. ما الذي سأفعله في الخارج؟".

ولم يتمكن سوى اثنين من المزارعين في قراقوش، من زراعة القمح هذا العام. وقال أحدهما ويدعى توفيق عبوش (٧٠ عاماً) إن الفضل يرجع إلى شبكة الري الصغيرة التي أقامها قبل ثماني سنوات. وعندما انصرف مقاتلو داعش من مزرعة أسرته سرقوا معدات الريّ أو دمّروها بما فيها المحركات اللازمة لتشغيل المضخات.

وباع عبوش ذهب الأسرة واقترض لإعادة بناء الشبكة. واليوم تعمل الشبكة من جديد لتروي زراعات عبوش من الشمّام والخيار.

وقال إنه ينفق نحو ٢٥٠ دولاراً كل شهر على الوقود والكهرباء لتشغيل المضخات، وإنه لم يعد بمقدوره إنفاق هذا المبلغ دون مساعدة من الحكومة. وخلال زيارتين قام بهما مسؤول بوزارة الزراعة في ديسمبر / كانون الأول ومارس/ آذار قال عبوش، إنه طلب مساعدة مالية للاستمرار في الزراعة. وقال إنه لم يسمع رداً حتى الآن.

وقالت وزارة الزراعة لـ"رويترز" إنها تدعم المزارعين من أمثال عبوش بتقديم البذور المدعومة والمخصبات وبشراء المحاصيل منهم بأسعار جيدة.

وانتقل بعض المزارعين إلى أماكن أقرب إلى الخزان المائي إدراكاً منهم، أن فترة انتظار تشغيل مشروع الجزيرة الشمالي ستطول. ودفع صغار المزارعين الذين يزرعون الخضروات الصيفية أموالاً للحكومة من أجل السماح لهم بتوصيل أنابيب للخزان كبديل مؤقت لشبكة الري.

وقال المزارع نايف محمد خلف، الذي يزرع البندورة (الطماطم) والبطيخ في أرض مستأجرة "ما الذي يمكن أن نفعله غير ذلك؟".

ويقول المزارعون، إن الإجراءات الحكومية المعقدة تؤدي إلى تفاقم المشاكل. إذ يجري فحص حالات المزارعين المؤهلين للحصول على متأخرات عن الحبوب التي باعوها لوزارة التجارة منذ ٢٠١٤، للتأكد من عدم وجود صلات تربطهم بتنظيم داعش الأمر الذي يؤدي للتأخر في صرف الأموال.

ويقول بعض المزارعين إنهم ما زالوا ينتظرون مدفوعات عن محاصيل عام ٢٠١٤.

وقال نعيم المكصوصي مدير عام تجارة الحبوب "الذين لم يتسلموا المستحقات المالية لعام ٢٠١٤ من الفلاحين هم يشكلون نسبة قليلة جداً تصل إلى خمسة في المئة فقط. كشوفاتهم المالية موجودة والتأخر بسبب التدقيق الأمني وحال اكتمال التدقيق الأمني يتسلمون مستحقاتهم

وقضت السلطات بضرورة أن تكون المخصبات الموزّعة على المزارعين في نينوى خالية من اليوريا، وهي مادة كيماوية تدخل في صناعة المتفجرات. وأحياناً تقدم الحكومة المخصبات الخالية من اليوريا، غير أنها تكتفي في كثير من الأحيان بإضافة التراب إلى مخصبات اليوريا لكي تصبح مأمونة.

ويقول المزارعون، إن ذلك يقلل من فاعلية المخصبات. كما أن مخصبات الحكومة تصل متأخرة في كثير من الأحيان.

وقالت وزارة الزراعة، إنها تتأخر أحياناً في توزيع المخصبات بسبب الوضع الأمني. وأضافت أنها تتحقق من جودة المخصبات التي توردها للمزارعين وترفض اتهامها بعدم الكفاءة.

ويتولى مجلس الحبوب في العراق مسؤولية شراء القمح وتوزيعه. وقال المكصوصي، إن المجلس يتوقع أن يتسلّم ٣٥٠ ألف طن من القمح من أربعة مجمعات للصوامع في نينوى هذا العام.

غير أن دريد حكمت مدير الزراعة في نينوى قال، إن ما تم جمعه بحلول منتصف يوليو / تموز في عز موسم الحصاد بلغ ١٠٣ آلاف طن فقط. وحتى عهد قريب كان تحسين حسين يعمل مديراً لمجمع بازوايا، أحد مجمعات الصوامع الأربعة والذي يسع لـ ٢٥٠ ألف طن من القمح. وحدد مجلس الحبوب هدفاً يتمثل في تسلم ٩٢ ألف طن من بازوايا هذا العام، غير أن حسيناً قدّر أنه لن يتسلم سوى نصف هذه الكمية وعزا ذلك إلى الجفاف.

وذات صباح في شهر يونيو / حزيران بعد أسبوعين من بدء موسم الشراء، كانت حوالي ٢٠ شاحنة تقف في طابور خارج بازوايا محمّلة بالقمح المقرر اختباره وبيعه.

وقال مزارعون وتجار وأحد العاملين في الصوامع، إن عدة مئات من الشاحنات تصطف في العادة أمام المنشأة في مثل هذا الوقت من السنة. وقالوا إن قدراً كبيراً من القمح من مناطق كردية يقل فيها المشترون الجاهزون للشراء. وقال عبوش المزارع من بلدة قراقوش "لا يوجد أي قمح يذكر في تلك المنطقة".

وعلى مسافة ساعة ونصف الساعة بالسيارة من بازوايا، تقع صوامع الوائلية التي أنشئت في العام ١٩٨٩ وتبلغ سعتها ١٨٠ ألف طن من القمح. وهي اليوم مهجورة بعد أن أصابتها أضرار بفعل ضربات جوية خلال معركة نينوى. ولا يوجد بها سوى حارس وكلاب ضالة تستقبل الزوّار.

وعلى الممرات الواقعة بين الصوامع، تشير أعلام بيض إلى المواقع التي تم نزع ألغام أرضية منها، بينما تحذر أعلام حمر من مواضع الخطر. وتدخل الطيور الصوامع وتخرج منها من خلال فتحات في الجدران والسقف.

وقال عبد العزيز صابر المصري، الذي يعمل حارساً ويعيش في العراق منذ ١٩٨٩ "داعش أخذ مواقع في هذه الصوامع ولغّم الأرض من حولها".

وثمة عقبة أخرى تقف في طريق إحياء الأرض الزراعية في نينوى. فمستوى المياه في بحيرة سد الموصل التي تغذّي شبكة الري انحسر من مستوى ٣٣٠ متراً فوق مستوى سطح البحر قبل الجفاف إلى نحو ٣٠٦ أمتار الآن. وهو ما يمثل مستوىً ضحلاً لا يسمح بتشغيل محطة الضخ لمشروع الجزيرة الشمالي على مدار العام عندما يستأنف العمل بها.

م / المناقصة المرقمة 17L/2018 تجهيز حاسبات

يسر (وزارة النفط / شركة تعبئة الغاز) بدعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم (تجهيز حاسبات) مع ملاحظة ما يأتي:

١- على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات اضافية الاتصال (شركة تعبئة الغاز) pd.taji@gfc.oil.gov.iq.

٢- متطلبات التأهيل المطلوبة : (قانونية، فنية، مالية) المتضمنة في القسم الثالث من الوثيقة القياسية (التعليمات لمقدمي العطاءات).

٣- بإمكان مقدمي العطاء المهتمين شراء وثائق العطاء بعد تقديم طلب تحريري إلى العنوان المحدد في ورقة بيانات العطاء وبعد دفع قيمة البيع للوثائق البالغة (١٠٠,٠٠٠ مائة ألف دينار) غير قابلة للرد.

٤- يتم تسليم العطاءات إلى العنوان التالي (بغداد / التاجي/ مقابل مديرية شرطة التاجي) في الموعد المحدد (٢٠١٨/٩/١٧) ولغاية انتهاء الدوام الرسمي، العطاءات المتاخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي (مقر الشركة / هيئة ادارة المواد) في الزمان والتاريخ (٢٠١٨/٩/١٨) ولا يسمح بتقديم العطاءات الكترونياً.

٥- اذا صادف يوم غلق المناقصة عطلة رسمية يكون موعد الغلق يوم الدوام الرسمي الذي يلي يوم العطلة.

٦- تقديم تأمينات أولية بمبلغ (٤,٥٢١,١٥٠) فقط أربعة ملايين وخمسمائة وواحد وعشرون ألفاً ومائة وخمسون ديناراً والذي يمثل نسبة ٣٪ من الكلفة التخمينية البالغة (١٥٠,٧٠٥,٠٠٠) فقط مائة وخمسون مليوناً وسبعمائة وخمسة آلاف دينار.

٧- للدائرة الحق في الغاء المناقصة في أي مرحلة من مراحلها وقبل الاحالة وعدم اجراء المفاضلة وحسب مقتضيات المصلحة العامة ولا يحق للمشتركين في المناقصة المطالبة باي تعويض جراء ذلك.

٨- مدة نفاذية العطاء ٩٠ يوماً من تاريخ غلق المناقصة.

٩- على ان يتم التزام مقدم العطاء بتلبية متطلبات الوثائق القياسية بكافة اقسامها من ضمنها القسم الرابع والخاص باستمارات العطاء من قبل مقدم العطاء وبخلافه سيتم استبعاد العطاء.

١٠- ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.

علي عبد الكريم الموسوي
المدير العام

زاموا
الوكيل الحصري للاعلان في جريدة

إعلانات

+ 964 7715510100
+ 964 7708080800
+ 964 7704448045
Zamwa@zamwa.org
www.zamwa.org